

دراسات محكمة

بين الميز وتغيب التكامل والتلاحم
المجالي والاجتماعي

فهد صبرو - حسن مزين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة شعيب الدكالي، الجديدة

04 مارس 2022



الملخص:

السياسة الحضرية مفهوم اتخذ بعدين رئيسيين عبر تاريخ المدن المغربية: فهو آليات عمدت السلطات الاستعمارية من خلالها على تكريس هوة إثنية ومجالية بين الأوربيين والمواطنين المغاربة، فرضتها دوافع اقتصادية واجتماعية وأمنية؛ ثم إنه اختيار سياسي جاء بعد الاستقلال، وظل منحصرًا بين المقاربة القطاعية في التدبير والمعالجة المستعجلة للمشاكل. والحال أن هذين البعدين أديا إلى تجزيء المدن، وتغيب التكامل والتلاحم بين مكوناتها.

وبعد مرور قرن من الزمن على تبني السياسة الحضرية بالمغرب، تواجه جل المدن المغربية اليوم انعطافة فريدة في تاريخها. إنها في مرحلة ستقرر فيها قريبا، وخلال الأجيال القريبة المقبلة، إن كانت التجارب التنموية الجديدة، ستجعل لها حائلا وقطية مع السياسة الحضرية الكلاسيكية، أم أنها ستستمر نحو منزلق لن يضمن أفاقا لائقة للعيش الكريم.

الكلمات المفتاحية:

التمدين، السياسة الحضرية، التميز السوسيو مجالي، التخطيط الحضري، اليوطي، المدن المغربية.



ترتبط السياسة الحضرية بمسألة التنمية والتعمير، وهي بذلك مجموع "العمليات التي تهدف إلى تقليص هوة التباينات المجالية داخل المدن، وتوفير العدالة الاجتماعية داخل الأحياء الهشة والحساسة، وتحسين ظروف عيش ساكنتها"¹. لقد ظهر هذا المفهوم سنة 1913 ليعكس طرق التدخل "لمعالجة" المدن التي تعاني من بعض الاختلالات، أو تلك التي تصادف بها العمليات التنموية مشاكل خاصة، وكل هذا لجعل المدينة مجالا قابلا للعيش. غير أن تلك التدخلات، مهما بلغت درجتها، يمكن أن تتخذ أبعادا متعددة ومتباينة تبعا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة، ما يعني أن الأهداف التي يقوم عليها هذا المفهوم قد لا تتطابق بالضرورة مع ما هو موجود واقعا.

ولعل التجربة المغربية أوضح نموذج على ذلك، فبعدما اعتمدت السياسة الحضرية المتبعة من طرف سلطات الاستعمار بداية القرن الماضي، منطلقا تحكمت فيه اعتبارات أمنية وإثنية، منطلق جعل من المدن المغربية تجمعات حضرية ثنائية تضم نوعين من الأحياء، التي وإن جمعت بينها بعض الوظائف، فإنها ظلت مقسمة جغرافيا واجتماعيا، ما ترتب عنه وجود مدينتين داخل المدينة الواحدة. ولقد زاد من وقع هذه التفرقة تبني سياسة حضرية بعد الاستقلال لم تشكل بالنسبة لجل المدن قطيعة مع الاستعمار، على اعتبار أنها لم تمنع تفاقم الإختلالات السوسيومجالية الموروثة عن حقبة الاستعمار.

1. السياسة الحضرية في عهد الاستعمار: هاجس الفصل بين الأوربيين والمغاربة

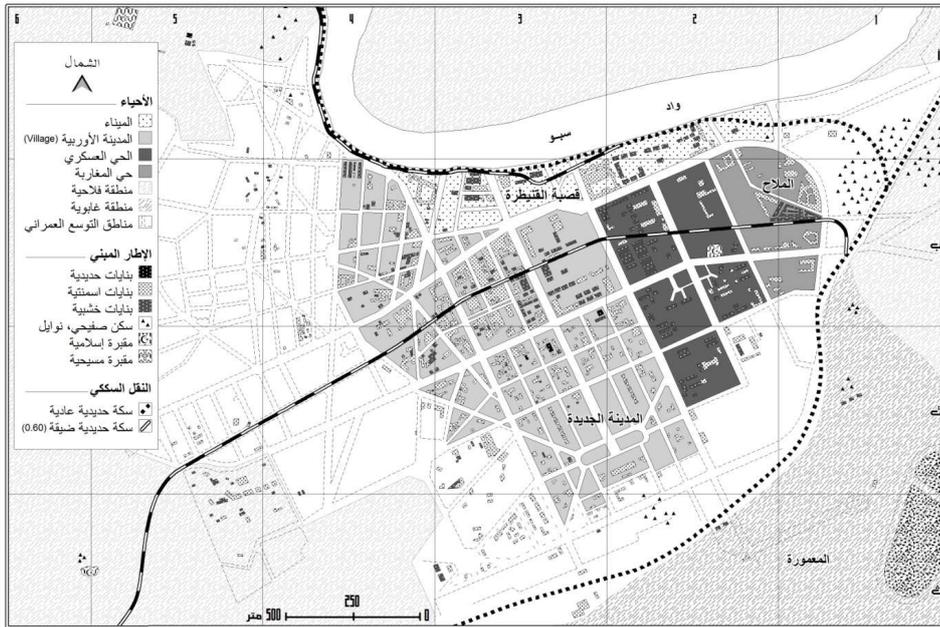
إن السياسة الحضرية التي اتبعتها المقيم العام، المارشال ليوطي (LYAUTEY, Hubert: 1854-1934) منذ قدومه للمغرب بمعية فريقه، هي نتاج للدمج بين إكراهات وأهداف نمط الإنتاج الرأسمالي (التجهيزات التحتية الطرقية والسككية، الموانئ، إعداد المناطق الصناعية، مراكز الأعمال...) من جهة؛ وصياغة مشروع مجتمعي، كان ليوطي قد أنجزه جزئيا في بعض المدن المغربية كالدار البيضاء والرباط وفاس ومكناس وصفرو وأكادير والقنيطرة من جهة ثانية. واقتضى هذا المشروع المجتمعي الفصل بين الساكنة الأوربية والساكنة المغربية، وذلك بهدف "الحفاظ على تقاليد وعادات الأهالي من صدمة الحضارة الأوربية"² على حد تعبير ليوطي. ولعل التوجهات التي جاء بها أول تصميم تهيئة وضع لمدينة القنيطرة سنة 1915، وتحت الإشراف المباشر لليوطي، تعكس بجلاء تلك السياسة.

¹. GENESTIER, Philippe : Projet de quartier. In, Dictionnaire de l'Urbanisme et de l'Aménagement. Sous la direction de MERLIN, Pierre et CHOAY, Françoise. Ed. Quadrige / Presses Universitaires de France (PUF), 3^e édition, Paris, Octobre 2010. P. 638.

². RACHIK, Abderrahmane : Ville et Pouvoirs au Maroc, Ed. Afrique-Orient, Casablanca, 1995. P. 27.



شكل 1. التصميم الحضري لمدينة القنيطرة – سنة 1923



roc, Rabat Octobre, 1923.

"مثلها مثل العديد من المدن المغربية، جعلت السياسة الحضرية الفرنسية من مدينة القنيطرة تجمعا حضريا ثنائيا، يضم نوعين من الأحياء التي وإن جمعت بينها بعض الوظائف، فإنها ظلت مقسمة جغرافيا واجتماعيا، حيث يمكن التمييز بين المدينة الأوربية والأحياء المغربية..."³

FAY, Gérard - 1970

وبحكم أن المدينة هي مجال للتنمية وللتفاعلات السياسية، فهذه السياسة المتبعة، التي لطالما تم انتقادها، وأتهم على إثرها ليوطي بالأبرتاهايد، أريد منها خلق حيز "محاصر" خاص بالأهالي حتى لا يتسنى للمغاربة تعلم واستيعاب وتملك الأمور السياسية. ففي تلك الفترة، وفي ظل تجاهل شبه تام لهذه الأحياء، ركز الفرنسيون على الاستثمارات الموجهة لصالح المعمرين بالأحياء الأوربية، ولقد ظهر ذلك من خلال تزويدها بوظائف حضرية وأنشطة نادرة، حركت عجلة نموها وحولتها بسرعة إلى مراكز مستقطبة، ما أفضى إلى تميز البنية المرفلوجية لتلك المجالات على المستوى العمراني، حيث اتسعت الطرق والشوارع المخصصة لتنقل السيارات والعربات، مقابل تميز طرقات الأحياء المغربية بالضيق وانغلاق الأزقة والممرات، وهذا ما أعطى أشكالا غير منتظمة للنسيج الحضري.

وفي وقت هيمن فيه "التعمير الاستعماري" بالمدينة الأوربية التي كانت "رمزا للازدهار والحدثة"⁴، عمدت السلطات الاستعمارية على ضبط أحياء المغاربة من خلال تحديد مجالات خاصة بالسكن المغربي، محاصرة ومخالفة في كثير من جوانبها للمدينة المغربية التقليدية بالمدن العتيقة. وخير دليل على ذلك، التشويه الذي شهدته هذه الأحياء بافتقارها لخصائص عمرانية تشكل أساس الهوية الاجتماعية، كالمساحات والمساحات المفتوحة، مع انعدام وضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. غير أن سلطات الاستعمار كانت لها تبريرات خاصة لذلك، على

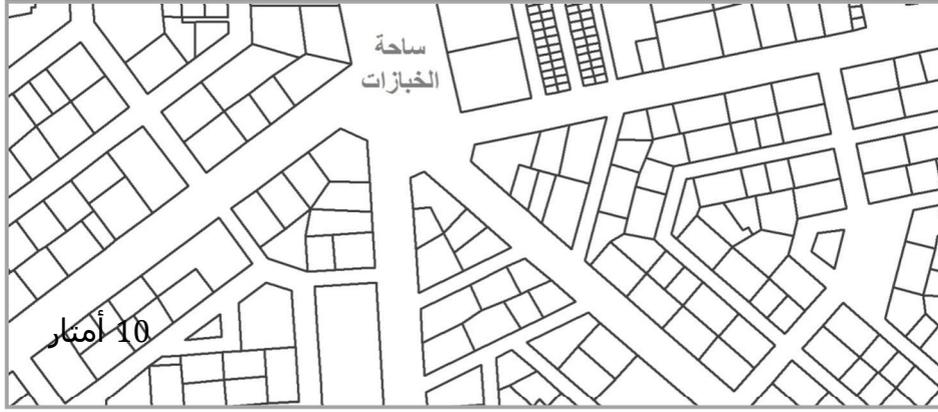
³FAY, Gérard : Problèmes d'aménagement à Kénitra, Revue de Géographie du Maroc, N° 18, Rabat, 1970.P. 52

⁴ صبرو فهد: التمدين والمركزية الحضرية، حالة مدينة القنيطرة. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، 2014، ص 74. (غير منشورة).



أساس أن التصاميم المعتمدة في تشييد المدن المغربية في تلك الفترة جاءت لإعطاء الأولوية للجوار وإنعاشه، كما حدث مع حي الأحباس بالدار البيضاء وحي المغاربة بالقنيطرة أو ما يعرف حاليا بالخبازات.

شكل 2. تصميم جزء من حي مغربي (مدينة القنيطرة)



Source : Agence Nationale de la Conservation Foncier du Cadastre et de la Cartographie, Direction de la Cartographie, Rabat 20

لقد جعل الاستعمار من التمدين المحرك الرئيسي للتطور العام، ليس لكبريات المدن وحسب، وإنما لكافة التراب الوطني. ولقد انبنت سياسته على ربط المغرب بالخارج من خلال التركيز الحضري على الساحل الأطلنطي، وجعلت من هذا التركيز وسيلة للتركيز الاقتصادي. وكانت هذه السياسة ترمي إلى تحويل مركز ثقل المغرب من الداخل نحو الساحل، وامتصاص هيمنة الموانئ المغربية الخاضعة للنفوذ الإسباني بالشمال على التجارة الخارجية. ولقد تأتي ذلك في وقت أوكلت فيه سلطات الاستعمار إنتاج المجال الحضري إلى القطاع الخاص، ما يفسر ضعف منجزاتها في ميدان السكن، الذي اكتسب صبغة اقتصادية أكثر مما هي اجتماعية. ولعل أهم ما ميز السياسة الحضرية في ذلك العهد ارتكازها على مجموعة من المبادئ، التي كانت تصب في اتجاه ربط التمدين بالسوق الاقتصادية وتجاهل الطابع الاجتماعي، وكان ذلك من خلال:

- جعل التمدين يبنى على التمييز بين المغاربة والأوروبيين، بتكريس الثنائية العمرانية عبر محاصرة التعمير المغربي وفتح المجال لتوسع نظيره الأوربي. ولقد هدفت السلطات الفرنسية بهذه السياسة إلى "تدمير المجتمع الأهلي، ثم قبول أعضائه فرادى داخل المدينة الجديدة، التي شيدت من طرف ولصالح الأجانب"⁵؛
- مراقبة أحياء الصفيح دون محاربتها، وتعريضها باستمرار للتوتر وعدم الاستقرار بفعل وضعها غير القانوني، وذلك من أجل تكريس التمايز الاجتماعي بين المغاربة بواسطة السكن، وضمان تركيز اليد العاملة؛
- فتح المجال أمام القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في ميدان التعمير، حتى تشكل أزمة السكن ضرورة من ضروريات السوق.⁶

⁵. LAROUÏ, Abdallah: L'histoire du Maghreb. Ed. La découverte, Coll. François Maspero, Paris 1975. P. 114.

⁶. شويكي، المصطفى: الدار البيضاء، مقارنة سوسيوإقليمية. جامعة الحسن الثاني عين الشق. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات و الرسائل: 1، الدار البيضاء 1996، ص 42.



بين الميز وتغيب التكامل والتلاحم المجالي والاجتماعي

يدل الميز (La ségrégation) عن "عزل وتهيمش لمجموعة اجتماعية أو أفراد لدواع عرقية، أو دينية، أو ثقافية، أو اجتماعية أو جنسية أو غيرها.. وهذا ما يترتب عنه ميز ومعاملة غير متكافئة".⁷ ورغم أن السلطات الفرنسية خلال نهجها لهذه السياسة، كانت قد ادعت أن الرغبة في احترام العادات والتقاليد المحلية، وبالأخص الخصوصية العائلية عند "الأهالي المغاربة"، هي التي أفرزت تلك المقاربة، غير أن الواقع أظهر أنها هدفت بالأساس إلى تجميع المغاربة وعزلهم مجاليا عن الأوربيين، "من خلال تخطيط حضري يحركه هاجس الميز الإثني والاجتماعي بين الأوربيين والمغاربة".⁸

وخير دليل على ذلك تبني "سياسة تعمير مبنية على المردودية الاقتصادية دون المردودية الاجتماعية".⁹ فمثل هذا التعمير يؤدي في غالب الأحيان إلى القضاء على الأحياء، كوحدة اجتماعية ومجالية ذات هوية، ويسود داخلها حد أدنى من التضامن. وربما يجوز الذهاب بعيدا والقول بأنه كان من مصلحة الاستعمار تدمير المضمون الاجتماعي والثقافي للأحياء المغربية، لتجنب وجود قوة مضادة له. فرغم التأكيدات المتكررة للفرنسيين في تلك الفترة على الحفاظ على جودة الحياة بالأحياء في إطار عمليات إسكان المغاربة، فإن ذلك لم يتحقق، وربما كان الهدف غير المعلن من هذا التعمير هو "تجريد تلك الأحياء من شكلها ومحتواها".¹⁰

2. المسألة العقارية: معالجة الحاجة للأرض التي يتطلها بناء المدن

يوجد العقار في قلب التنمية الحضرية، فبدون توفره لا يمكن ترشيد التوسع الحضري في الوقت والمكان المناسبين، وبالتمن الأنسب. وبذلك يشكل العقار رهانا اقتصاديا قويا نظرا لارتفاع الطلب عليه والتزايد المتسارع لعدد لسكان، لأنه عندما يرتفع الطلب على العقار ترتفع الأثمان، وهذا ما يؤدي إلى المضاربة العقارية. ومن هذا المنطلق، استطاع الأوربيون تكوين رصيد عقاري مهم بعد اقتنائهم لعقارات حضرية بالمغرب منذ نهاية القرن 19، مستغلين بذلك الصلاحيات والسلطات التي تمتع بها القناصل الأوربيين. ولعل هذا ما دفع المهندس المعماري بروس (PROST, Henri: 1874-1959) بوصف المضاربة العقارية التي مارسها الأوربيون آنئذ "أنها ساهمت في تشكيل المدن قبل مجيء الاستعمار".¹¹ وابتداء من سنة 1911، بدأت تظهر حدة المضاربات العقارية التي أرغمت القيادة على بيع المزيد من الأراضي، خصوصا بالمراكز الساحلية حيث كان مرتقبا أن تزدهر الأنشطة الحضرية بشكل مهم. الأمر الذي جعل الساكنة المغربية تعيش تحت ضغط فرضته الوتيرة المتسارعة لشراء الأراضي وتحفيظها. خاصة وأن عملية التحفيظ التي فرضها الاستعمار كانت تحمي الملك الخاص وترفع من قيمته، وهذا ما دفع بالعديد من المغاربة إلى بيع أجزاء مهمة من أراضيهم للأجانب.

"تعكس هذه الفوضى العقارية الازدهار الوهمي الذي ساد المغرب في تلك الفترة. ولا يمكن تفسير ذلك سوى بانعدام الوعي لدى المواطنين، الذين تنازلوا عن أراضي سلالية لصالح الأجانب، مقابل بعض الأوراق النقدية التي

7. LAPEYRONNIE, Didier. ROULEAU, Bernard : Ségrégation, In, Dictionnaire de l'Urbanisme et de l'Aménagement. Op. cit. PP. 718-719.

8. RACHIK, Abderrahmane: Op. cit. PP. 26-27.

9. HENSENS, Jean: La villa comme habitat urbain. Bulletin Economique et Social du Maroc, N°122, 1971. P. 130.

10. DETHIER, Jean : Soixante ans d'urbanisme au Maroc. Princeton University, New Jersey, NJ. USA 1970. P. 35.

11. BENZAKOUR, Saad : Essai sur la politique urbaine au Maroc 1912 - 1975 Sur le rôle de l'Etat, Les Editions Maghrébines, Casablanca 1978. P. 119-120.



تسمح بعيش حياة لاهية لبضعة أيام فقط. واليوم، كل العائلات التي باعت أراضيها رحلت، أو تعاني الفقر الحاد..."¹².

CHRAIBI, Ahmed - 1952

وبحكم سيادة نظام أراضي الجماعات (الأراضي السلالية) بشكل واسع في تلك الفترة، بادرت السلطات الفرنسية إلى تنظيم تلك الأراضي في إطار القانون الوضعي، الذي بدأت في تفعيله بعد إحداث ظهير 27 أبريل 1919، لتنظيم عملية تفويت الأراضي الجماعية. وبذلك أصبح بإمكان المعمرين اقتناء عقارات سواء برضا الجماعات أو عن طريق نزع الملكية. وهكذا، تم إدخال بعض الملكيات الجماعية تدريجيا في المدارات الحضرية لبعض المدن مثل ما حدث في الدار البيضاء والقنيطرة. وهذا ما طرح مجموعة من المشاكل كعدم وضوح حقوق الجماعات المعنية، وعدم رضاها بتفويت حقوقها "بحكم المكانة التي تحتلها الملكية الجماعية داخل المجتمع المغربي".¹³ فالقبائل التي كانت تمتلك تلك العقارات هي جماعات لها شخصية وقوة معنوية، لم تسمح أعرافها بقبولية أراضيها للتقادم، ولا للحجز ولا للبيع.

3. السياسة الحضرية بعد الاستقلال: غياب التكامل والتلاحم

لم يشكل الاستقلال قطيعة مع الاستعمار بالنسبة لجل مدن المغرب، نظرا لكون السياسة الحضرية المتبعة لم تمنع من تفاقم الإختلالات السوسيومجالية الموروثة عن تلك الحقبة، ولم تعتمد سياسة استباقية في التخطيط الحضري بحكم غياب تصورات لمستقبل المدن وتطورها.

هكذا، طبع السياسة الوطنية مع بداية الاستقلال، هاجس التحكم في الوضع الموروث عن الاستعمار وترسيخ النظام السياسي. ولم تشكل السياسة الحضرية استثناء، إذ سرعان ما كثفت الدولة من تدخلاتها من أجل إحكام مراقبتها للحياة الحضرية، وفضل هذا الوضع قائما عدة عقود بعد ذلك. وبالتالي، يمكن تلخيص المبادئ التي انبنت عليها استراتيجية الدولة في ميدان التمدين في ثلاث توجهات أساسية:¹⁴

- ترسيخ النظام السياسي عن طريق تجاوز البعد الاقتصادي للحياة الحضرية، انطلاقا من اعتبار التمدين والسكن من الوسائل التي تمكن من تحقيق التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛

- تكثيف مستويات وأشكال مراقبة المجال الحضري، انطلاقا من اعتبار التمدين قناة أساسية لسياساتها ولتوسيع حضورها ونفوذها؛

- تسخير كثافة حضور الدولة لخدمة مبادرة القطاع الخاص في ميدان التمدين.

هكذا، كانت الدولة المغربية قد اتبعت منذ الاستقلال سياسة إسكان لم تستطع معها القضاء سوى على بعض الأحياء الصفيحية. إذ لم يستفد من العملية سوى عدد محدود من السكان، في سياق استخدمت فيه البرامج السكنية "كورقة رابحة لأغراض سياسية وإيديولوجية، ولم يكن لها هدف إسكان القوى العاملة في ظروف لائقة

¹². CHRAIBI, Ahmed : OÙ va le Maroc? Edition Antar. Casablanca 1952.

¹³. ABOUHANI, Abdelghani : Le pouvoir local et l'espace urbain au Maroc : le cas de Tabriquet Nord à Salé. Thèse d'Etat, Université Mohamed V, Faculté de Droit - Agdal. Rabat 1988. P. 104.

¹⁴. شويكي، المصطفى: 1996، المرجع نفسه. ص 42 - 43.



بين الميز وتغييب التكامل والتلاحم المجالي والاجتماعي

وهي التي استقرت بمساكن بدت متدهورة أكثر فأكثر¹⁵ وموازة مع شروع الدولة في التراجع عن التزاماتها المادية لتوفير السكن، وتحول اهتمامها إلى قطاعات أخرى أكثر مردودية، فسحت المجال أمام "البورجوازية الوطنية" لمراكمة الرأسمال في ميدان البناء والأشغال العمومية، الذي عرف ازدهارا خلال عقد الستينات وبداية السبعينات. بعد أن حررت الدولة احتياطاتها العقارية دون المساس بالملك الخاص، وشجعت على القروض، حتى يتسنى للشريحة الواسعة من الطبقة الوسطى الحصول على مساكن. لكن سرعان ما أدت المضاربة العقارية إلى ارتفاع حاد في أثمان الأراضي.

وبفشل سياستها في ميدان السكن والتعمير خلال عقد الستينات، أدركت الدولة ضرورة إدراج التخطيط الحضري ضمن سياسة حضرية جديدة، سياسة تقوم على وضع مخططات للحد من أزمة التمدين والسكن، وشكلت هذه المخططات أنثى الأدوات الجديدة للسياسة الحضرية من أجل تهيئة المدن، والتي سيتم تدعيمها بتسانة مهمة من القوانين لضمان التحكم في العقار وتنفيذ التوجهات التي ستأتي بها وثائق التعمير. ولقد شكل تدخل الدولة في خلال هذه المرحلة عن طريق إحداث أحياء السكن الاقتصادي والتجزئات السكنية العامل الرئيسي لتوسع المجالات الحضرية. ورغم ذلك، فإن هذا التوسع لم يعالج أزمة السكن التي باتت تتفاقم مع تسارع وتيرة النمو الديمغرافي. كما أن سياسة التجزئات السكنية أدت في كثير من الأحيان إلى تفاقم مشاكل التعمير لضعف أو انعدام التجهيزات الأساسية.

كما أن بداية الثمانينات كانت قد تزامنت مع بداية تغير الظروف المحيطة بالسياسة الاقتصادية للمغرب، والتخلي عن طرق التخطيط المتبعة، التي سبق وأن أفرزت مجموعة من المشاكل كغياب التنسيق المحلي لمختلف التدخلات العمومية وضعف أدائها الاستثماري، في ظل سيادة التدبير المركزي والمقاربة القطاعية. إضافة إلى الشروع في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، وما رافقه من إعادة صياغة للأدوار الجديدة للدولة وتراجعها عن وظيفتها كفاعل مباشر في ميدان التنمية الحضرية، مفسحة بذلك المجال أمام مبادرة القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشاكل السكن والتعمير، فيما ظل تدخل الدولة ينصب بالأساس على توفير التجزئات السكنية دون تجهيزها في كثير من الأحيان. وبالفعل فقد باشرت الدولة بإنتاج السكن في إطار جديد يتمثل في إشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع مندمجة عن طريق اللجوء إلى القروض. فتصاعدت بذلك المضاربات العقارية، وأصبحت تلعب دورا كبيرا في توسع المجال الحضري حتى خارج حدود المدن.

وهكذا، تكون هذه المرحلة والتي امتدت إلى حدود نهاية التسعينيات، قد شهدت تأطيرا قويا من الدولة للتوسع العمراني بالمدن، دون الحد منه ولا من دور القطاع الخاص فيه. وهذا ما أفرز توزيعا جديدا للأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، الطرفان الرئيسيان المتحكمان في توسع المجال الحضري. وقد جاء هذا التوسع تحت سلطة الدولة، إما عن طريق تدخلها المباشر، أو عن طريق فتح الأبواب أمام المبادرة الخاصة. في حين، صاحب تدخل

¹⁵.BENZAKOUR, Saad, 1978: Op. cit. P. 367



بين الميز وتغيب التكامل والتلاحم المجالي والاجتماعي

الدولة تصاعدا لحضور واستفادة القطاع الخاص، وهذا ما "يجعل المبادرة الخاصة تشكل أحد توابث العوامل المتحركة في إنتاج المجال الحضري".¹⁶

ومع بداية الألفية الثالثة، وضع الميثاق الوطني لإعداد التراب المسألة الحضرية ضمن أهم قضايا التنمية المستدامة، كما أنه أوكل للمدن المغربية دورا محركا في عملية التأهيل والحفاظ على استقرار البلاد وتنافسيتها على المستوى الدولي. وذلك في زمن أصبحت فيه التجمعات الحضرية الكبرى تستفرد بعوامل نجاح التنمية والنمو الاقتصادي بغالبية الدول، سواء أكانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو. ولضمان تحقيق هذه الوظيفة فإن تلك التجمعات الحضرية، والتي تشكل المراكز الرئيسية لإنتاج وتقوية الثروات، مطالبة كذلك بضمان مقومات التكامل والتلاحم الاجتماعي والثقافي.

وللأسف، فإن المدن المغربية، والتي تعاني عدة مشاكل كالتضخم وكثافة التمدين الضاحوي، تقف عاجزة عن تولي هذا الدور، لكون الاختلال الذي يمس التجهيزات الحضرية يبقى حائلا دون ذلك، خصوصا فيما يتعلق بالمرافق والتجهيزات العمومية، وتدهور النسيج الاقتصادي والحضري وإطار العيش، وهذا ما يجعلها بؤرا تتراكم فيها مظاهر الإقصاء والتهميش والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، وتتفاقم بها التحديات الأمنية والبيئية.

وتكتسي السياسة الحضرية، التي تحدد التدخل المتناسق والمندمج للدولة أو الجماعات الترابية والمجتمع المدني، أهمية بالغة في هذا الشأن، ذلك أن السياسة الحضرية تدمج بين الهيئة الحضرية ومختلف التدخلات التي تمس المجالات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والثقافية، بغية تحسين إطار حياة الحضريين. لذلك فهي تكون بالضرورة متعددة التخصصات وذات مقاربة أفقية ومحددة، وتستدعي شراكة وتشارك وتعاقد، وتقتضي إطارا مؤسسيا للتنسيق والاندماج قد يتخذ عدة أشكال عملية وتنفيذية. كما أنها تتطلب تضامنا وطنيا من خلال تدخل قوي للدولة، والتزام مضمون للفاعليات المحلية في إطار تعاقد متماسك. وبذلك، فالسياسة الحضرية تشكل اختيارا سياسيا بالدرجة الأولى، خاصة فيما يتعلق بمشاكل الهيئة الحضرية الكبرى التي تطرحها مسألة الاندماج الاجتماعي والأمن، والمندرجة طبعا ضمن التدخلات التي تنفرد بها الدولة.

وحتى الآن، فإن السياسة الحضرية المتبعة بالمغرب تنهج مقاربة "تعالج المستعجلات"، في غياب تام لرؤية متماسكة وشمولية، تأخذ بعين الاعتبار رهانات ومسؤولية السكان الحضريين والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين، سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص. إنها سياسة "تتميز بتدخل الدولة أحيانا بإجراءات قد تكون تعسفية، وقد تؤدي إلى حالة من الحنق والاحتقان، الذي يرفع بدوره حدة التنافر بين المواطن والسلطات".¹⁷

ففي ميدان الإسكان مثلا، تتدخل الدولة عن طريق عمليات لإعادة الإيواء أو الترحيل وإحداث تجزئات سكنية، التي وإن كانت تستجيب نظريا للحاجيات الأساسية، فإنها تحصر المشاكل التي تعاني منها المدينة في قضية الإسكان وحدها. علما أنه لم تكن المدينة لتوفر وظيفة واحدة كالسكن، حتى تعيش مشاكل مرتبطة بالسكن فقط. فالمدينة هي جسم مركب ومعقد صنع مع تعاقب الزمن، بعيدا عن حالات التدخل الطارئة والمستعجلة، ومن خلال عمليات

¹⁶. شويكي، المصطفى: 1996، المرجع نفسه. ص 141
¹⁷. صيرو، فهد: 2014، المرجع نفسه. ص 345



متكاملة. لا يمكن حصرها في الوظيفة السكنية لوحدها، على الرغم من أن هذه الأخيرة تشكل أهم مكوناتها. فالمهاجر مثلا لا ينفذ إلى المدينة لبحث عن السكن، بل هذا هو السبب نفسه الذي يدفعه للقبول بالعيش مؤقتا في مسكن بظروف غير صحية وهشة للغاية في أحيان عدة. فبقدمه إلى المدينة يبحث هذا المهاجر قبل كل شيء عن الخدمات التي تقدمها المدينة، وعن العمل، والترفيه، وجودة الحياة الحضرية، أو بعبارة أخرى، فهو يأتي من أجل "ممارسة التحضر".

كما أنه لا يمكن للمتمتعين في وثائق التعمير التي تعدها السلطات المحلية، إلا أن يقف عند تعدد مكامن الخلل بها وفي كيفية وضعها والمصادقة عليها ومتابعة تطبيقها. فطول مدة الإعداد والمصادقة على وثائق التعمير يشكل نوعا من التهرب من معالجة قضايا التمدين، وهذا ما يؤدي إلى استفحال المشاكل. وحاليا أصبحت المصادقة على معظم وثائق التعمير لا تتم إلا بعد تقادم تشخيصها للواقع، "وبعد أن تصبح الحلول التي تتضمنها متجاوزة نتيجة لظهور واقع جديد"¹⁸. ورغم كون المغرب لم يعرف بعد تعميم أسلوب التخطيط الحضري القطاعي بواسطة مخططات الخدمات الجماعية (Schémas de services collectifs)، التي تتيح فرصة تجزئة قضايا المدينة الواحدة، من خلال مشاريع حضرية مندمجة تمكن من التقسيم المجالي لقضايا المدينة ومعالجتها بمنهجية شمولية وتشاركية، فإن استمرار الاستلهاج من الإرث الاستعماري المبني على التمييز السوسيو-مجالى، يساهم في "إعادة إنتاج المعالجة التجزئية لقضايا التمدين"¹⁹.

4. نواقص السياسة الحضرية: أثر مباشر على المشهد الحضري للمدن المغربية

لعل أبرز ما يسمح بالحديث عن "نواقص للسياسة الحضرية" بالمغرب هو غياب عاملي التكامل والتلاحم في تدبير شؤون المدينة، إذ تبقى المقاربة السائدة هي معالجة المشاكل الآنية، والتي يحصرها العديد بين أزمة السكن والمرافق والتجهيزات، في حين أن المدينة تشكل نقطة تلاقي وتداخل عدة عوامل ورهانات متغيرة وغير ثابتة، تتطلب معالجتها مقاربة شمولية ومتكاملة.

وتشكل النواقص التي تشوب أجراة السياسة الحضرية بالمدن المغربية، أبرز حائل لأية قفزة أو نمو اقتصادي. ويمكن تلخيص المؤشرات الرئيسية لهذه الوضعية في مجموعة من المظاهر السلبية:

- تجزؤ المجالات الحضرية: كان القرار الأول للمقيم العام ليوطي بمعية مهندس المعماري ليجياردى (LIGIARDI, Angelo)، يكمن في فصل أحياء المغاربة عن المدن الأوروبية الجديدة، ونقل مركز المدينة من المدينة القديمة إلى المدينة الأوروبية. ومنذئذ والأحياء المغربية تشهد اختلالات سوسيو-مجالية مرتبطة أساسا بضعف الاستثمار وضعف فعالية التخطيط الحضري، فيما ظلت المدن الأوروبية (مراكز المدن) تركز نمطا اجتماعيا واقتصاديا ومعماريا يحيل نوعا ما إلى الرفاهية والعيش الميسور؛

- التبعية المجالية: يمارس النطاق العاصمي الأوسط (الرباط - الدار البيضاء) تأثيرا جد قوي على كافة التراب الوطني، بحيث تجد معظم المدن نفسها تعكس صورا لمجالات تنخرط شيئا فشيئا في مسلسل التبعية، ومرتبطة

. شويكي، المصطفى: التعمير بالمغرب بين اجترار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر. المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، مطبعة سايس، فاس 2006. ص. 38
شويكي، المصطفى، 2006: المرجع نفسه، ص. 1940



بين الميز وتغيب التكامل والتلاحم المجالي والاجتماعي

أساسا بهاتين المدينتين اللتين تستأثران بأكبر نصيب من الثروة الوطنية، خصوصا بقطاع الصناعة والخدمات، وإن كان هذا التقاسم في الوظائف القيادية يجنب المغرب الظاهرة المألوفة في العديد من بلدان القارة الأفريقية، ظاهرة التضخم الحضري عندما تتمركز في مدينة واحدة الساكنة والسلطات والأنشطة الأساسية²⁰، كما هو الحال في عواصم باقي دول شمال أفريقيا.

- احتقان في الممارسة الحضرية: "الممارسة الحضرية هي مختلف الطرق، والأنماط، والأعراف، والسلوكيات، الواقعية والملموسة، التي تعكس كيفية استعمال الحضريين المدينة وتغيير مشاهد المجالات الوظيفية"²¹. ويمكن ترجمة الصعوبات التي تعرقل الممارسة السليمة للمدن من خلال:

* غياب سياسة ناجعة للتهيئة الحضرية: الوضعية العامة للمدن غير مرضية رغم الجهود الحثيثة لمعالجتها، وهذا ما تفسره الأرصفة والأماكن العامة والمساحات الخضراء المتدهورة، زيادة على المشاكل المتنامية فيما يخص النقل الحضري والأمن؛

* غياب إطار جذاب: تعاني جل المدن من عجز في المرافق الثقافية كالمسارح وصالات العرض والمتاحف.. وهذا ما يكرس صورة حضرية راكدة، غير ديناميكية ولا توفر مجالات للاسترخاء والتنشيط أو الترفيه، في الوقت الذي يشكل فيه التنشيط الثقافي والترفيه أولويات التدبير والتخطيط الحضريين؛

* تدهور التراث المعماري والتاريخي: تتوفر العديد من المدن على موروث معماري غني ومتنوع، غير أن غياب سياسة حضرية ترمي إلى الحفاظ على هذا المعطى وتثمينه كتراث عمراني وثقافي، يجعل العديد من البنايات التاريخية عرضة للإهمال والتدهور؛

* غياب الانسجام بين المكونات الحضرية: يتمثل في انتشار السكن العشوائي وتردي حالة البنايات العتيقة، وسوء انتشار وتوزيع المرافق والتجهيزات الجماعية بين مختلف أحياء المدينة.

تؤثر هذه العوامل بدورها بشكل ملموس وسلبى إلى حد كبير على إشكالية الهوية لدى الحضريين، ففي الوقت الذي يتغذى فيه نمو المدن المغربية في جزء كبير منه، وبكيفية محسوسة من تيارات الهجرة، لا يتيح ذلك الوقت لرسوخ السكان اجتماعيا ومجاليا، وبالتالي، ظهور هوية على مستوى التراتبية الاجتماعية المجالية، والتي من خلالها، يستطيع الحضريون تحديد حدود المدينة واستيعاب ممارستها بشكل واضح.

- هشاشة وتدهور الإطار البيئي: تطبع المشهد البيئي لمدن اليوم مجموعة من عوامل التدهور، وذلك راجع إلى تنامي عوامل التلوث الحضري، في ظل تراجع وتدهور وعدم كفاية المساحات الخضراء والمساحات المهيأة، خصوصا بالمناطق ذات الكثافات العالية؛
- غياب رؤية إستراتيجية وشمولية للتنمية: رغم توفر المدن المغربية على ترسانة مهمة من وثائق التعمير التي تسطر منظور التنمية الحضرية، ينعدم أي تصميم استراتيجي للنهوض بالقطاع الاجتماعي والاقتصادي.

²⁰. TROIN, Jean François : Maroc: Régions, Pays, Territoires. Ed. Maisonneuve et Larose, Paris, 2002. P. 44

²¹. BERTRAND, Michel- Jean : Pratique de la ville. Ed. Masson, Collection Géographie, Paris, 1977. P. 15



خلاصة

إن الواقع الحالي الذي تعيشه مدن المغرب اليوم، هو موروث متسلسل يحمل في طياته جوانب إيجابية وأخرى سلبية. ذلك أن التخطيط الحضري "الاستعماري" كانت تحدده أبعاد اقتصادية عبر مشروع سياسي وسوسيو ثقافي، كان أساس تهيئة سلطات الاستعمار للمجال الحضري للمدن المغربية. وعلى هذا الأساس، اتخذت تدخلات المارشال اليوطي في توجيه السياسة الحضرية الاستعمارية بين 1912 و1925، ومن بعده المهندس المعماري إيكوشار (ECOCHARD, Michel) بين 1947 و1953، - اتخذت - أهمية بالغة في تشكيل جزء كبير من الصورة التي هي عليها مدن مغرب اليوم، من خلال تصوراتهما الاجتماعية والمعمارية التي ميزت نشأة وتطور المدن، عبر نمط استغلال المجال الحضري وأشكال السكن. ويمكن لمس هذا بشكل جلي من خلال الازدواجية الحضرية التي ترتبت عن الميز الإثني والمجالي بين الساكنة الأوربية والساكنة المغربية.

"أجرؤ على القول، أنه طوال مساري المهني الاستعماري، التصور الذي حدد دائما أعمالي هو التصور الاجتماعي"²².

LYAUTEY, Hubert - 1925

إن مستقبل المدن المغربية سيبقى رهينا باستقرار المشهد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وحتى السياسي، والذي تتحكم فيه خصوصيات السياسة الحضرية بإيجابياتها ونواقصها. والشيء الإيجابي اليوم هو رغبة القائمين على شأن المدن في اعتماد نمط جديد في تديرها، يقوم على مبدأ المقاربة الشمولية لتأهيل المدينة، وتصحيح الإختلالات داخلها واثمين المؤهلات المحلية، وذلك من خلال نهج سياسة تخطيط حضري تقوم على إنتاج تصاميم تعمير ووضع برامج ومشاريع تنموية، بمعايير حديثة تتماشى مع توجهات التنمية الترابية. كما أن الدولة ومن خلال الوزارة الوصية، تحاول ترسيخ مبادئ واختيارات مع الحفاظ على فاعليتها في تحديد الإطار العام للتطور. وذلك من خلال إرساء مفهوم "سياسة المدينة" بشكل صحيح، كروية شمولية تقوم على إرساء مبادئ الحكامة الجيدة في تدير المدينة.

²². Cité par : ESPERANDIEU, Pierre : Lyautey et le Protectorat. Edition Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1947. P. 29



المراجع والمصادر

- شويكي، المصطفى: التعمير بالمغرب بين اجترار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر. المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس. سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5. مطبعة سايس، فاس، 2006؛
- شويكي، المصطفى: الدار البيضاء، مقارنة سوسيو مجالية. جامعة الحسن الثاني عين الشق. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الأطروحات و الرسائل 1. الدار البيضاء، 1996؛
- صبرو، فهد: التمدين والمركزية الحضرية، حالة مدينة القنيطرة. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا (غير منشورة). مختبر الدراسات والأبحاث حول التنمية الترابية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، 2014.
- ABOUHANI, Abdelghani: **Le pouvoir local et l'espace urbain au Maroc: le cas de Tabriquet Nord à Salé.** Thèse d'Etat, Université Mohamed V, Faculté de Droit - Agdal. Rabat, 1988.
- BENZAKOUR, Saad : **Essai sur la politique urbaine au Maroc 1912 – 1975 Sur le rôle de l'Etat.** Les Editions Maghrébines, Casablanca, 1978.
- BERTRAND, Michel- Jean : **Pratique de la ville.** Ed. Masson, Collection Géographie, Paris, 1977.
- CHRAIBI, Ahmed : **Où va le Maroc?** Edition Antar. Casablanca, 1952.
- DETHIER, Jean : **Soixante ans d'urbanisme au Maroc.** Princeton University, New Jersey, NJ. USA 1970.
- ESPERANDIEU, Pierre : **Lyautey et le Protectorat.** Edition Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1947.
- FAY, Gérard : **Problèmes d'aménagement à Kénitra.** Revue de Géographie du Maroc, N° 18, Rabat, 1970.
- HENSENS, Jean : **La villa comme habitat urbain.** Bulletin Economique et Social du Maroc, N°122. Rabat, 1971.
- LAROUI, Abdallah : **L'histoire du Maghreb.** Ed. La découverte, Coll. François Maspero, Paris 1975.
- MERLIN, Pierre. CHOAY, Françoise : **Dictionnaire de l'Urbanisme et de l'Aménagement.** (Sous direction), Ed. Quadrige / Presses Universitaires de France (PUF), 3^e édition, Paris, Octobre 2010.



- RACHIK, Abderrahmane : **Ville et Pouvoirs au Maroc**. Ed. Afrique-Orient, Casablanca, 1995.
- TROIN, Jean François : **Maroc: Régions, Pays, Territoires**. Ed. Maisonneuve et Larose, Paris, 2002.